

تغذية الحيوان وتصنيع الأعلاف

ندوة برئاسة السيد / الدكتور أحمد المحروقي وزير الزراعة للأقليم
المصري بنقابة المهن الزراعية وجمعية خريجي المعاهد الزراعية في
مساء السبت الموافق ٤ مارس ١٩٦١ . وذلك لمناقشة موضوع تغذية الحيوان
وتصنيع الأعلاف وقد اشترك في هذه الندوة السادة : —

المهندس الزراعي سيد مرعي وزير الزراعة المركزي والدكتور كان رمزي
استينو وزير التموين المركزي والدكتور أحمد المحروقي وزير الزراعة التنفيذي
والدكتور محمد علي السكيلاي رئيس جمعية خريجي المعاهد الزراعية والدكتور محمد
هادي المغربي مدير عام مؤسسة التعاون الاستهلاكي والدكتور محمد توفيق رجب
أستاذ تربية الحيوان بكلية الزراعة بجامعة القاهرة والدكتور محمد علي رأفت أستاذ
تغذية الحيوان بكلية الزراعة بجامعة القاهرة .

استهل السيد الدكتور السكيلاي الندوة فرحب بالسادة الحاضرين وبعد أن
قدم أعضاء الندوة وهم من قادة العاملين في ميادين تغذية وتربية الحيوان ، أعلن
أن هذا الاجتماع يعتبر استمرار للاجتماعات الناجحة التي سبق انعقادها والتي
تميزت بالوضوح والصراحة والجدية في المناقشات وأضاف سيادته أن موضوع
هذه الندوة وهو تغذية الحيوان وتصنيع الأعلاف من الموضوعات الهامة بالنسبة
للثروة الحيوانية حيث يتوقف إنتاج الحيوانات إلى حد كبير على مقدار
ونوع تغذيتها .

وقد طلب سيادته إلى السادة أعضاء الندوة تركيز المناقشات حول موضوعات
ثلاث : —

- ١ — نوع الحيوان الذي يربي بالإقليم الجنوبي .
 - ٢ — نوع الحيوان الذي ينتظر منه الإنتاج العالي .
 - ٣ — تحديد سياسة تغذية الحيوان في مصر وكيفية تنفيذها .
- ثم استعرض السيد الدكتور المحروقي موجزا لتاريخ استعمال الكسب في

تغذية الحيوان فذكر سيادته أن التغذية على الكسب لم تسكن متبعة حتى عام ١٩٣٥ حين أشار الدكتور غنيم الأستاذ بكلية الزراعة بجامعة القاهرة بأهمية استعمال الكسب في تغذية الحيوان ، واستمر استعمال الكسب في التغذية مقصورا على الهيئات الزراعية في الوقت الذي كان المربون يغذون حيواناتهم على الفول إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ فقلت المساحة المزروعة من الفول نظرا للتوسع في مساحات الحبوب فأنتج أصحاب الحيوانات إلى تغذيتها على الكسب وكان ذلك على نطاق ضيق حيث كان يصدر منه جزء إلى الخارج ، ولما زاد الطلب على هذه السلعة في داخلية البلاد قل تصديرها إلى الخارج وتوافرت كميات كبيرة من الكسب لغرض تغذية الحيوانات .

وفي سنة ١٩٥٥ بدأت وزارة التموين في وضع أسس توزيع الكسب على التجار والمربين وأصحاب المصانع وحددت حصة كل منهم واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٥٧ حين كانت الشكوى عامة من قلة الكسب الموجود لتغذية الحيوانات . فاتجهت سياسة وزارة التموين إلى تصنيع الكسب مع إضافة الردة والرجيع غير أن هذه العملية صادفتها عقبات كثيرة ولم تسر وفق السياسة المرسومة لها وانتشرت السوق السوداء في تجارة الكسب .

وفي سنة ١٩٥٨ أحيلت اختصاصات تصنيع وتوزيع الكسب إلى وزارة الزراعة برهيد كبير من الكسب والعلف وترتب على إقبال المربين على الكسب دون العلف أن تراكت كميات كبيرة منه وفي ١٩٥٦ أُحيلت العملية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية التي سارت على نظام قريب من النظم التي كانت تتبعها وزارة الزراعة في توزيع الكسب والأعلاف .

ثم اتجهت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى سياسة التصنيع الكامل للكسب وبضم الجمعيات التعاونية لوزارة الزراعة انتقلت العملية بالتالي إليها مع بقاء عمليات صرف الكسب تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية التي اتجه الرأي فيها إلى عدم صرف الكسب المربين ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ وتوزيع العلف المصنع في شهر ديسمبر سنة ١٩٦٠ وبأى كمية على أن تستغل أقصى طاقة لتصنيع أكبر كمية من العلف خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٦٠ والأشهر التالية حتى

نهاية موسم العملية الخضراء في مايو سنة ١٩٦١ . وقد أوصى الاجتماع الذي عقد بوزارة التكوين باسناد عملية صرف الأعلاف إلى المؤسسة التعاونية الاستهلاكية .

وأستطرد السيد الدكتور أحمد المحروقي بأنه لا يود الإشارة في بداية الندوة إلى رأى وزارة الزراعة في هذا الشأن ويترك الموضوع للسادة أعضاء الندوة لعرض ارائهم في هذا الموضوع من جميع نواحيه على أساس أن الهدف من التصنيع هو كفاية الحيوانات من الأعلاف المناسبة .

وذكر السيد الدكتور محمد توفيق رجب أن الموضوع له شقين أحدهما يتعلق بتغذية الحيوان والآخر بتصنيع العلف ثم ذكر سيادته أن المشكلة عامة سواء من ناحية التغذية أو من ناحية التصنيع وأن أساسها زراعى يتعلق بنظام الدورة وسياسة التصنيع ونوع الأرض وسواء كان الكسب مصنع أو غير مصنع فإن المواد الغذائية الموجودة في كلتا الحالتين لا تكفى لاحتياجات التغذية الصحيحة هذا إذا قدر أن كل الحيوانات الموجودة تستحق التربية .

وأضاف سيادته أن كميات الماراد الخام التى تدخل فى تصنيع العلف حالياً محدودة ولذا فإنه يجب البحث عن مواد أخرى يمكن إضافتها إلى الكسب والردة والرجيع مثل المتخلفات النباتية ومتخلفات المصانع كما هو متبع فى بعض الدول الخارجية .

ويرى سيادته العمل على زيادة إنتاج الحيوانات حتى ولو كان ذلك على حساب خفض عددها باستبعاد غير الصالح للتربية منها حيث أن الفاليلية الموجودة منها لدى المزارعين ليست كلها ذات كفاءة لإنتاجية اقتصادية وليست فى حاجة إلى استعمال المواد الغذائية المركزة .

ثم تحدث بعد ذلك الدكتور محمد هادى المغربى فذكر أن الهدف هو رفع مقررات الفرد الغذائية — وفى سبيل ذلك يجب الحصول على حيوانات ذات كفاءة إنتاجية عالية .

ويحتاج الحيوان إلى رعاية صحية وعلاجية ووقائية إلى جانب التغذية الصحيحة التى تبلغ ٦٥ ٪ من تكاليف الإنتاج . ولما كانت تغذية الحيوان هى فى الواقع

تغذية غير مباشرة للانسان فإن كثيراً من البلاد تستورد المقومات اللازمة لصناعة الغذاء الحيوانى حتى يمكن المحافظة على المستوى الصحى للفرد فى المجتمع .

وأضاف سيادته أن مشكلة الغذاء الحيوانى مشكلة لا يمكن حلها بوضعها الراهن إلا باتباع الخطوات التالية : —

١ — التصنيع الكامل للكسب .

٢ — استيهاج جميع المواد الأولية الداخلة فى الصناعة وإدخال المخلفات الصناعية فى صناعة الأعلاف .

٣ — خفض سعر العلف ليكون فى متناول الجميع .

٤ — فرض رقابة فعالة على المواد الخام وعملية التصنيع لضمان نقاوة العلف الناتج من المواد الغريبة .

٥ — عدم تشجيع قيام مصانع علف صغيرة منها الغنم وقصر عملية التصنيع على عدد قليل من المصانع الكبيرة بحيث تستوعب كل إنتاجنا من مكونات العلف .

ويرى سيادته أن مثل هذه الصناعة يجب أن تقوم أساساً على المواد الخام المتوفرة والأرخص حسب احتياجات المربين وقدراتهم الشرائية .

ثم تكلم السيد الدكتور محمد على رأفت حيث أشار إلى عدم انتظام التغذية بين فصل الشتاء والصيف ذلك لأن الحيوانات تستهلك ١ من كمية البرسيم فى فصل الشتاء وهذا يعتبر إسرافاً من جانب المربين ، وأنه يمكن الاحتفاظ بـ ٢٥٪ من هذه الكمية المستعملة شتاءً وهى تعادل ١ مليون طن من النشا على هيئة دريس أو سيلاج للتغذية الصيفية ويرى سيادته علاجاً للوقف : —

١ — عدم الإسراف فى التغذية على البرسيم شتاءً وتحويل جزء منه إلى دريس أو سيلاج لأغراض التغذية الصيفية .

٢ — رفع مستوى إنتاج القدان من البرسيم والعمل على استنباط أصناف جديدة منه عالية الإنتاج .

٣ — رفع القيمة الغذائية للواد الخمسة مثل الإتيان وقش الأرض وذلك

بمعاملتها كيميائياً ثم إدخالها ضمن مكونات العلف فتتخفض بذلك النسبة العالية من الكسب (٦٠ ٪) في العلف المصنع فيزداد إقبال الحيوانات على تناولها .

٤ — تلافى عيوب صناعة الأعلاف وإحكام الرقابة على الهيئات التي تتولى حفظ الأعلاف لضمان إقبال الفلاح على شرائها .

٥ — خفض سعر العلف المصنع مع رفع سعر الكسب حتى يزداد الإقبال على العلف .

٦ — عمل مخاليط مختلفة النسب والمكونات من العلائق تتناسب وأغراض التربية المختلفة .

٧ — إتاحة الفرصة للهيئات والكيانات والمعاهد التي تقوم بأبحاث في هذا الشأن لعمل العلائق بالنسب التي تتفق وحاجاتها العلمية .

ثم طلب الكلمة السيد / الدكتور سيد جلال بكليّة الزراعة جامعة القاهرة فذكر أن مشكلة العلف في الإقليم الجنوبي ترجع إلى الأسباب التالية :

١ — نقص كمية الغول التي كانت تدخل في العلائق سابقاً نتيجة لنقص المساحة المزروعة منه بالإضافة إلى شدة إصابته بالآفات والأمراض ويقدر هذا النقص بحوالى ١,٥ مليون أردب .

٢ — نقص عدد حشات البرسيم بسبب تأخير زراعته خشية فلك الآفات بالزراعات البدرية منه .

٣ — استغناء الزراع عن حشة من البرسيم المسقاوى رغبة في التبكير بزراعة القطن بعده .

٤ — كان من نتيجة استنباط أصناف ممتازة جديدة من القمح أن قلت فيها نسبة التبن وهذا لا يعتبر عيباً في أصناف القمح المستنبطة حديثاً ولكنه عامل مؤثر في إنتاج العلف بطريقة غير مباشر .

ويرى سيادته خلا لهذه المشكلة تزويد الجمعيات التعاونية الزراعية بموازن بسيطة لوّزن الماشية ويبيعها بالوزن المناسب اقتصادياً والتخلص من غير الصالح لاستمرار التربية منها عن طريق المجاور .

كما يرى سيادته تشجيع المربين على سرعة تسمين الماشية حتى لا تستهلك كميات كبيرة من العلف .

ثم تلاه السيد / الدكتور حيدر عون فذكر أن التغذية الصيفية المركزة حاجة ضرورية للحيوان حيث يتضاعف المجهود الذي يستنفذه في خدمة الأرض إلى أربعة أضعاف مجهوده في فصل الشتاء .

وأضاف سيادته أن هناك بعض العيوب في العلف المصنع إذ يحدث للحيوانات إسهال وينفق بعضها نتيجة لتغذيتها على الأعلاف المتخمرة أثناء عمليات التجهيف والتخزين ، وطالب سيادته بإحكام الإشراف على عملية التصنيع تفادياً لمثل هذه الأضرار .

وأعقبه السيد / المهندس الزراعي حامد الشيقى الذى يرى أن تعهد عملية تصنيع الأعلاف إلى المصانع الكبيرة كشركة مصر لعلف الحيوان وشركة النبل وشركة الملح والصودا تحت إشراف المؤسسة الاقتصادية ، وزيادة الاهتمام بإرشاد الزراع وإقناعهم بأفضلية العلف المصنع فيزداد طلبهم عليه .

وتحدث بعده السيد / الدكتور عبد المنعم مكي فذكر أن مساحة البرسيم في البلاد محدودة لذا يجب العمل على زيادة غلة القدان منه از زيادة الإنتاج الحيوانى في البلاد التى تفتقر إلى الغذاء الحيوانى وأضاف سيادته أن البحث العلمى هو السبيل الوحيد لحل مشاكل تغذية الحيوان وتصنيع الأعلاف .

وطلب الكلمة بعد ذلك السيد المهندس الزراعى سيد جهاد فذكر أنه يؤيد رأى الدكتور سيد جلال فيما يختص بالسعى إلى زيادة كمية البرسيم الناتجة . ويرى سيادته زيادة الاهتمام بعمل الدراسات لحل مشكلة العلف الصيغى ، وتوزيع الكسب والأعلاف المصنعة على أساس حيازة كل فلاح من البرسيم ومقدرته الإنتاجية . وتولى السادة أعضاء الندوة الرد على الأسئلة والاستفسارات التى وجهت من بعض السادة الحاضرين .

فذكر السيد الدكتور توفيق رجب أن الحل السريع لمشكلة تغذية الحيوان بالإقليم الجنوبى هو استيراد مكونات الأعلاف من الخارج أسوة بما هو متبع في استيراد الأسمدة في حالة تسميد المحاصيل المختلفة .

كما يرى سيادته أن التصنيع يجب أن يحل مشكلة تغذية الدواجن التي تعطي لها علاقتها على صورة دشبشة خشنة غير جيدة الخاط ما يفقدها الكثير من قيمتها الغذائية مثل الأملاح وفيتامين (أ) مما يسبب زيادة نسبة النفوق بينها .

وذكر السيد الدكتور محمد هادي المغربي أنه قد استخدمت طريقة سريعة لتجفيف البرسيم وحفظه على شكل مكعبات وذلك بواسطة ماكينات خاصة لتصنيع الفائض من البرسيم مما يحول دون الإسراف في استهلاك هذا المحصول الغذائي الرئيسي للحيوانات وثبت أن هذه الطريقة تحفظ نحو ٩٠ ٪ من الفيتامينات وتزيد القدرة الإنتاجية للحيوانات .

واقترح سيادته استيراد ماكينات لتجفيف البرسيم أسوة بما اتبع في الوحدات الجمعة لتجفيف البرسيم والدراوه وباقي المتخلقات النباتية على أن تنتشر هذه الماكينات على أوسع نطاق في الريف .

ثم ذكر السيد الدكتور محمد علي رأفت أن هناك طريقة حديثة وسريعة لتجفيف البرسيم على المثلثات الخشبية وأن نسبة الكاروتين في الدريس الناتج بهذه الطريقة يزيد بنحو عشرة أضعافها عن الدريس الناتج من الطريقة البلدية . كما أن الفقد لا يتجاوز في الطريقة الحديثة ١٠ ٪ / مقابل ٥٠ ٪ في الطريقة البلدية .

وقد طلب السيد الدكتور أحمد المحروقي من السيد المهندس الزراعي سعيد مرعي التفضل بالتعقيب على هذه الندوة فذكر سيادته أنه من المقرر أن تتولى المؤسسة العامة التعاونية الزراعية عن طريق وزارة الزراعة تنظيم توزيع الأعلاف والكسب .

وأضاف سيادته أن المشكلة تشمل الأعلاف الخضراء والجافة على السواء وحيث أنه قد تبين من المناقشات التي تناولت هذا الموضوع أن النقص في العناصر الغذائية لمواد العلف هو في الواقع نقص في المواد السكر بوهيدراتية وليس في المواد البروتينية فإن سيادته لا يرى مانعاً من استيراد هذه المواد بكميات كافية نظراً لعدم وجود بديل لها في الإقليم الجنوبي .

ولما كان هذا الموضوع ما زال مستشكلاً بين الوزارات المختصة ، لذلك أقيمت هذه الندوة رغبة في الوصول إلى حل حاسم لهذه المشكلة غير أنها لم تصل

بعد إلى حل مناسب ولذلك اقترح سيادته عقد لجنة على نطاق واسع تمثل فيها الجهات المختلفة المعنية بالأمر لدراسته من شتى النواحي حتى يتبين المؤسسة التهاونية الزراعية السياسة السليمة التي تتبعها حيال هذه المشكلة .

وعقب السيد الدكتور كمال رمزي استينو وزير التوطين المركزي على هذا الموضوع فذكر أن وزارة التوطين تنظر إلى هذه المشكلة من ناحية الحصول على اللحوم ومنتجات الألبان .

وأضاف سيادته أن نصيب الفرد من هذه المواد الغذائية ما زال أقل من اللازم بكثير واقترح سيادته حل سريع لهذه المشكلة ضرورة التوسع في استيراد اللحوم والحيوانات إلى جانب العلاج الطويل المدى وهو التوسع في استقلال الثروة السمكية في البلاد بما يكفل زيادة المصيد من الأسماك لرفع نصيب الفرد من الغذاء البروتيني على أن يسير هذا العلاج جنباً إلى جنب مع تحسين المواشي والأغنام المصرية وإحلال السلالات الممتازة ذات الكفاءة الإنتاجية العالية محل القطعان الحالية وهي السياسة التي تقوم بتنفيذها وزارة الزراعة .

واستطرد سيادته أنه تبين في الاجتماع الذي عقد منذ أسبوعين في وزارة التوطين أن المواد التي يفتقر إليها العلف في مصر هي المواد النشوية التي ينبغي استيرادها لتوفير العلف اللازم للحيوانات وسوف يمكن التغلب على مشكلة التزنج في العلف المصنوع باستخلاص الزيوت من الرجيع قبل إضافته إلى بقية المكونات . كما ينبغي زيادة الاهتمام بالعلقة الخضراء في الشتاء بالتبكير في زراعة البرسيم واستنباط أصناف جديدة منه عالية الإنتاج ، وعمل الدريس والاستفادة بالمتخلفات النباتية مثل قوالب الذرة أو حطب الذرة أو حطب القطن أو قش الأرز أو تبغ الفول في توفير الأعلاف بعد معاملتها كيميائياً لزيادة قيمتها الغذائية بمعدل ٢٠ ٪ .

وطالب سيادته سرعة اجتماع اللجنة المقترحة التي يرى أن تكون على مستوى كبير لدراسة الموضوع من كافة نواحيه ووضع السياسة الصحيحة لتوفير الأعلاف تمهيداً للبدء فوراً باستيراد مواد العلف اللازمة لتغطية احتياجات البلاد في الموسم الحالي .